

TIME RECEIVED

October 4, 2018 5:47:40 PM GMT+02:00 0041227910485

REMOTE CSID

0041227910485

DURATION

507

PAGES

12

STATUS

Received

0041227910485

Qatar Mission Geneva

Qatar Mission Geneva

17.02.15

04-10-2018

1/12

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر

لدى مكتب الأمم المتحدة



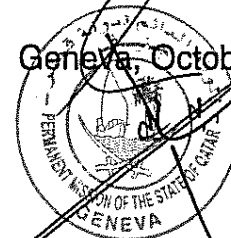
2018/0069847/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, and has the honor to refer to the request of information on the implementation of the Human Rights Council resolution 37/20, on "**the Rights of Child**", the Permanent Mission has the honor to attach, herewith, **the information received** from Ministry of Administrative Development Labour and Social Affairs of the State of Qatar, on the issue: "**Empowering children with disabilities for the enjoyment of their human rights, including though inclusive education**".

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, October 4th 2018



The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Fax: +41 22 917 9008
Email : registry@ohchr.org
Ms. Gina Bergh
Email : gbergh@ohchr.org

الإفادة بالمعلومات ذات الصلة بشأن تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من أجل التمتع بحقوقهم الإنسانية بما في ذلك التعليم الشامل لإعداد تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وذلك كما يلي :

1- ضمان الحصول على التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة هو أحد السبل الرئيسية التي يمكن بها تمكينهم.
أ- يرجى تحديد القوانين والسياسات المعمول بها في بلدكم والتي تهدف إلى ضمان إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام والانتقال من العزل إلى الإعداد الشامل.

أولاً: القوانين المعمول بها في دولة قطر والتي تهدف إلى ضمان إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام والانتقال من العزل إلى الإعداد الشامل:

- كفلت المادة (22) من الدستور رعاية النشء وتوفير الظروف المناسبة لتنميته، كما كفلت حق التعليم للجميع والزاميته ومجانيته.
- كفل الدستور القطري في مادته (22) رعاية النشء وتوفير الظروف المناسبة لتنميته، كما كفلت المادة (49) حق التعليم للجميع والزاميته ومجانيته.
- تنص المادة (2) من القانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة على أن " يتمتع ذوو الاحتياجات الخاصة إضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق بموجب التشريعات الأخرى، بالحق في التربية والتعليم والتأهيل كل حسب قدراته".
- كما تضمنت المادة (3) من ذات القانون النص على " التنسيق مع الجهات المختصة وجميع الجهات المعنية على ضمان تقديم هذه الجهات خدماتها وبرامجها لذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات المنصوص عليها في المادة السابقة، وبوجه خاص ما يلي: " توفير فرص العمل والتشغيل لذوي الاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وتأهيلهم بالجهات المختصة، وتقديم البرامج التعليمية والتأهيلية المناسبة، وبرامج التربية الخاصة وتوفير وإعداد الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة". وبوجه خاص

تقديم البرامج التعليمية والتأهيلية المناسبة، وبرامج التربية الخاصة وتوفير وإعداد الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

• إضافة إلى ذلك فقد نصت المادة (4) من القانون ذاته على أن (تمنح معاهد التربية الخاصة شهادة لكل من أتم تأهيله فيها، كما تمنح بطاقات تعريف لذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يحتاجون لخدمات تأهيل، وذلك بناء على طلبهم أو طلب ذويهم، ويحدد المجلس البيانات التي تشتمل عليها شهادة التأهيل وبطاقة التعريف).

ثانياً: السياسات المعمول بها في دولة قطر والتي تهدف إلى ضمان إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام والانتقال من العزل إلى الإعداد الشامل.

1- تضمنت اختصاصات إدارة شؤون الأسرة المنصوص عليها بالقرار الأميري رقم 6 لسنة 2016 بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية النص على " اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ".

2- كما تضمنت اختصاصات إدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين المنصوص عليها بالقرار الأميري رقم (9) لسنة 2016 بالهيكل التنظيمي لوزارة التعليم والتعليم العالي والتي تضمنت النص على " القيام بخدمات التقييم النفسي والتربوي لفئات التربية الخاصة وفئة صعوبات التعلم. وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمناهج الدراسية الخاصة بتعليم ورعاية ودمج الطلبة المعاقين، وتقديم الدعم والمتابعة لهم، وإعداد البرامج المناسبة لاكتشاف الموهوبين والمتفوقين، والعمل على تنمية مواهبهم وقدراتهم وتوفير الرعاية المناسبة لهم ".

3- قامت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر وهي الجهة المشرفة على كل السياسات والخطط وجميع الخدمات التي تخص الأسرة و الأشخاص ذوي الإعاقة وتختص في توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات لذوي الإعاقة والعمل على تأهيلهم ودمجهم في المجتمع ، بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والبرامج والأنشطة لإنفاذ ما تضمنه الدستور الدائم للبلاد والتشريعات والقوانين المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة ، حيث تم مراجعة وتطوير التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها دولة قطر عام 2008 ، وذلك لضمان الدولة تنفيذ الغرض من الاتفاقية، لتعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز احترام كرامتهم المتأصل

4- قامت الدولة بتطوير المؤسسات المعنية بالأطفال ذوي الإعاقات ، حيث تم استحداث إدارة شؤون الأسرة وذلك بموجب القرار الأميري رقم (6) لسنة 2016 بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية ، وتختص فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة بالإسهام في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ، وتطوير وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وتوعية وتنقيف المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة ، والمشاركة في تمثيل الدولة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين ، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن .

ب- يرجى تحديد أي تدابير أو إجراءات يجري اتخاذها في بلدكم لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم، لا سيما الأطفال الذين يعانون من إعاقات نفسية واجتماعية وفكرية.

- في إطار بناء المعرفة والمهارات لكافة أفراد الأسرة فإن رؤية قطر الوطنية 2030 أكدت على مبدأ توفير تعليم على مستوى عالمي، يضاهي أعلى المعايير الدولية، وأكدت حق جميع المواطنين القطريين في الحصول على الفرص التعليمية التي تتسجم وتتسق مع قدراتهم واهتماماتهم، وتعددهم بشكل أفضل للمشاركة في قوة العمل، وتعزيز قيمهم وانتمائهم، حيث تضع رؤية قطر الوطنية 2030 عدة أهداف عامة للتعليم والتدريب، وهي:

- نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري
- إطار وطني لبرامج تعليمية رسمية وغير رسمية يزود الأطفال والشباب القطري بالمهارات والدافعية للمساهمة في تنمية المجتمع.
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع للمساءلة والمتابعة.
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل دولي في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي.

- تبذل الدولة الجهود في مجال ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم التسهيلات والخدمات اللازمة لهم من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- تقوم الدولة بوضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل الدولة من خلال خططها على تنفيذ تطبيق نصوص اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، التي ينص أحد بنودها على حق فرص الوصول والتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن الدولة تلتزم بجميع المعايير الواردة في الاتفاقية ومنها إلزام الشركات والمكاتب الهندسية بتطبيق المعايير في هذا المجال.
- تعمل الدولة على تقديم الخدمات للشباب من ذوي الإعاقة بجميع أنواعها وتعمل على تذليل الصعوبات التي تعوق وصول تلك الخدمات.
- تشارك دولة قطر في أعمال الملتقيات التي تعقد بشأن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل على معالجة المشكلات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال هذه الملتقيات، كما تناقش الدولة من خلال هذه الملتقيات أيضاً المشكلات النفسية والاجتماعية للطلاب ذوي الإعاقة.
- كما اهتمت دولة قطر في خطتها العمرانية الشاملة بإدراك ووعي كاملين مع الضرورة الحتمية للاستيعاب الكامل لذوي الإعاقة في المخططات المستقبلية لبلديات قطر ومدنها المختلفة، وبما يشعرهم بأنهم جزء أصيل ومقدر من المجتمع القطري المتجانس المتوازن.
- تؤكد دولة قطر على الأهمية الكبيرة لإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تتمتع دولة قطر بعضوية مجموعة أصدقاء ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة بجنييف.
- تؤكد دولة قطر حرصها على التعاون مع الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لاسيما اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل الوصول للغاية المنشودة وهي ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في جميع الصكوك الدولية بشكل كامل ودون تمييز.

- 2- يعتمد تمكين الأطفال ذوي الإعاقات على بيئة يتم تضمينهم فيها بالكامل ودعمهم في المطالبة بحقوقهم. يرجى تحديد القوانين والسياسات والممارسات الجيدة في بلدكم والتي تهدف إلى إدراج وتمكين الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال:
- أ- إذكاء الوعي وبناء القدرات بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ، على نطاق واسع للسكان عموماً وأسراً وللأطفال ذوي الإعاقة أنفسهم .

- تقوم الدولة بعقد ورش عمل للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حق الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة حيث تعكس هذه الورش والنوات

اهتمام دولة قطر بهذه الفئة المهمة من المجتمع من خلال النظرة الحقوقية ولأن قطر من الدول التي وقعت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولأن هناك اهتماماً بتحويل القانون القطري لذوي الإعاقة الي خطط وطنية يمكن للشخص المعاق ان يستفيد منها ومن هذه الحقوق حق فرص الوصول او التسهيلات التي تشمل جوانب كثيرة ، وستساهم هذه الورش أيضاً في رفع الوعي وبيان المعايير الدولية في هذا الجانب.

- تهتم الدولة بالمراكز والمؤسسات الخدمية المختلفة التي انشأتها لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها مركز الشفاح والجمعية القطرية لرعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من المؤسسات المشابهة. كما توجد خدمات متخصصة ومراكز خدمية كثيرة وتطور في عمل الجمعيات والمراكز ذات العلاقة.

ب- ضمان التشاور الوثيق مع الأطفال ذوي الإعاقة ومشاركتهم
النشطة في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم.

تضطلع مؤسسات الدولة بالشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمهام توعوية تهدف للترويج لصورة المعاقين باعتبارهم قادرين ومساهمين في المجتمع، يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع الأشخاص الآخرين. وتشمل هذه البرامج والأنشطة التوعوية ما يلي:

- تنظيم المؤتمرات والفعاليات لتوعية الجماهير، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية إدماجهم في المجتمع.
- بث الوعي، بما في ذلك لدى جميع الأطفال منذ حداثة سنهم في برامج التأهيل والتدريب وأولياء أمورهم عن طريق كادر متخصص وذلك على جميع مستويات البرامج التدريبية والتطويرية لتعزيز تبني مواقف مجتمعية سامية اتجاه حقوقهم.
- تشجيع جميع أجهزة وسائط الإعلام على عرض صورة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو يكفل لهم مبدأ الشراكة المجتمعية والحقوقية الفردية كفئة فعالة في المجتمع القطري وبشكل يضمن لهم الاندماج الصحيح في مجتمعهم سواء في أسرهم أم في سوق العمل.
- تعزيز العمل في الشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم والجهات المختصة في خدمتهم فيما يتصل بإيجاد أفضل السبل لاندماجهم في مجتمعهم بطريقة صحيحة وصحية.

ت- ضمان توفير الدعم للأسر، ودعم الشبكات ومقدمي الرعاية
لتمكين مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار وفقاً
لقدراتهم المتطورة.

- تهدف وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الطفل، إلى أهمية الاهتمام بالطفل والحرص على مصالحه والمحافظة على أسرة قوية متماسكة ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية

والدينية والمثل العليا، ولها في سبيل تحقيق ذلك ممارسة جميع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة، ومنها:

- وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في الارتقاء بنوعية حياة الأسرة وأفرادها وتقديم الدعم اللازم لها .
- ضمان أمنهم الاجتماعي واستقرارهم، والعمل على تحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية التي تعنى بشؤون الطفل ومنها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومتابعة كافة الجهود الرامية إلى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الطفل التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، وإبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات التي تبرم في مجال حماية الأسرة وأفرادها، واقتراح مشروعات الأدوات التشريعية الخاصة بالطفل والأسرة.
- وكذلك التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون الطفل والأسرة، وتمثيل الدولة في المؤتمرات واللجان الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الطفل والأسرة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، وإجراء أبحاث في الموضوعات التي تخص الطفل والأسرة.

ث- ضمان مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع والترابط في مجتمعاتهم المحلية، وتشجيع الخروج من المؤسسات ومكافحة العزل والفصل العنصري .

- تجسد رؤية قطر الوطنية 2030 مبادئ دستور قطر الدائم وتتصور نظام حماية اجتماعية فعال يضمن لجميع القطريين حقوقهم المدنية ويثمن مساهمتهم في تنمية مجتمعهم، ويضمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على حياة صالحة وكريمة. كما تستشرف الرؤية تفعيل نظام الحماية الاجتماعية هذا وسط بنية اجتماعية سليمة تتألف من مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني قوية ونشطة.
- تضع رؤية قطر الوطنية 2030 عدة أهداف للحماية الاجتماعية وهي:
- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يراعي حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على حياة كريمة مفعمة بالصحة.
- تطوير بنية اجتماعية سليمة مع بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية.
- كما تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى رعاية مجتمع عادل ومتماسك يستند إلى معايير أخلاقية سامية. وتدعم استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ضمن الاستراتيجية التنموية الوطنية 2011 – 2016 هذا الهدف وتوفر إطاراً متوسط الأمد سيؤدي إلى:

- نظام حماية اجتماعية أفضل تكاملاً وتنسيقاً وشمولاً
- نظام حماية اجتماعية يحافظ على تراث قطر وهويتها العربية والإسلامية ويحميها
- نظام حماية اجتماعية يضمن النمو والتنمية للذين يشملان جميع المواطنين من خلال إدماج الجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر في حياة المجتمع.

- نظام حماية اجتماعية مستدام يركز على شراكات عريضة ويتضح جلياً مما سبق أنه يوجد بدولة قطر نظام فعال لضمان مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع والترابط في مجتمعاتهم المحلية، وتشجيع الخروج من المؤسسات ومكافحة العزل والفصل العنصري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه لا يوجد بدولة قطر أي نوع من أنواع العنصرية أو العزل للأشخاص ذوي الإعاقة، بل على العكس تماماً فإن اهتمام الدولة بهذه الشريحة الهامة في المجتمع يصل إلى كافة مؤسسات الدولة حيث تهتم بتنفيذ القوانين والقرارات والخطط الاستراتيجية التي من شأنها الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير كافة احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم. حيث كفل الدستور القطري للمواطنين في المادة (22) منه، والتي تنص على أن (تزاوي الدولة النشء أو تصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ممتلكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة) وكذلك المادة (36) منه - في الفقرة الثانية على أن (لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة للكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها).

كما تؤكد دولة قطر على التزامها بتعزيز وحماية كافة ومجمل الحقوق والحريات لكل من يخضع للولاية القانونية للدولة من مواطنين ومقيمين وفقاً لمعايير حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية السمحة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وحول الدور الذي قامت به الدولة تجاه الطفل ذي الإعاقة ، فإنها اتخذت من القوانين والإجراءات والمعايير - إنسانية ودولية وخلقية الأكثر عدالة واستقراراً وشمولاً - والجهود المتضافرة والمتكاملة لكل فئات المجتمع وأطيافه بما في ذلك الأسر والمدارس والمجتمع المدني والحكومات ما يمكنها من تعزيز واحترام حقوق الإنسان بما فيهم الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ، وأن مسألة تعزيز وإعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وحمايتهم من جميع أشكال العنف أو التعرض له تحظى بأولوية مطلقة، وتولي الدولة، ممثلة بقيادتها الحكيمة، اهتماماً خاصاً لهذه المسألة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وما يؤكد اهتمام دولة قطر بحقوق الأطفال والنساء وذوي الإعاقة وحمايتهم فإن الدولة تعمل وفق محددات القانون الدولي بما يكفل الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها والقائمين على أراضيها وشركاؤها الدوليين ، وقد أثبتت الدولة نجاحها في بناء مؤسسات حكومية وغير حكومية تعمل وفقاً للدستور والقانون على تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان بصفة عامة والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي أو الاثني أو الاجتماعي ، وتؤكد دائماً

على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامته وقدره ، كما تتمتع تلك المؤسسات بحسن الأداء والمحاسبة والشفافية وتستطيع أن تتحمل المسؤولية كاملة لدعم وحماية حقوق هؤلاء ، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية حقوقهم، وتنفيذ كل ما يتعلق بأحكام الاتفاقيات الدولية.

3- يمكن أن يكون إعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة صعباً بشكل خاص في ظروف محددة، مثل الصراع والحالات الإنسانية إذا كان ذلك ذي صلة ببلدكم، ما هي التدابير القائمة لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة في مثل هذه الظروف؟

لا يوجد في دولة قطر أطفال من ذوي الإعاقة في ظروف محددة مثل الصراع والحالات الإنسانية.

4- يرجى تقديم معلومات عن السياسات والبرامج في بلدكم والتي تهدف إلى احترام المشاركة في عمليات صنع القرار للأطفال ذوي الإعاقة وفقاً لقدراتهم المتطورة.

وفي إطار تأكيد حرص دولة قطر على وجود الأسرة المتماسكة فإن رؤية قطر الوطنية 2030 تهدف إلى بناء مجتمع يعزز العدالة والمساواة، وهي تجسد مبادئ الدستور الدائم لدولة قطر الذي يحمي الحريات العامة والخاصة ويعزز القيم الأخلاقية والدينية، كما يعزز العادات والتقاليد والهوية الثقافية، ويضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، وتضع رؤية قطر الوطنية 2030 عدة أهداف للمتماسك الأسري وهي:

- الأسر القوية المتماسكة التي تهتم بأفرادها، وتحافظ على القيم الدينية والأخلاقية والمثل الإنسانية العليا.
- المحافظة على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.
- تطوير بنية اجتماعية سليمة مع بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية.
- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة والصحة.
- تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، خاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.

5- هل لدى بلدكم آليات مساءلة مستقلة لرصد حالة الأطفال ذوي الإعاقة وإمكانية حصولهم على الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم الشامل في نظام العمل بدون تمييز؟

نعم يوجد بدولة قطر نظام مساءلة مستقل لرصد حالات الأطفال ذوي الإعاقة ، وإمكانية حصولهم على الخدمات العامة ، بما في ذلك التعليم الشامل في نظام

العمل بدون تمييز ، وذلك وفقاً لدستور دولة قطر الذي ضمن الإطار القانوني لمبدأ المساواة وعدم التمييز في المادتين 18، 19 من الباب الثاني الخاص بـ" المقومات الأساسية للمجتمع " ، وكذا القوانين الوطنية المشار إليها سلفاً ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، بجانب صدور القرار الاميري رقم (6) لسنة 2016 بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وتضمن صراحة في المادة (22) اختصاصات ادارة شؤون الأسرة ومنها البند رقم (7) والذي نص على " اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة " . إذ تقوم إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وهي الجهة المختصة بالإشراف على الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، بتلبية كافة احتياجاتهم وضمان مشاركتهم الفعالة في كافة الميادين ومنها التعليم والصحة والرياضة بالإضافة إلى دمجهم في المجتمع وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، بناء على تأهيلهم وتدريبهم في المجالات التي تتناسب مع أعاقاتهم وذلك بدون تمييز.

6- هل يرصد بلدكم إدراج الأطفال ذوي الإعاقة من خلال بيانات وطنية مفصلة؟

أ- يرجى تقديم معلومات عن كيفية تسجيل عدد الأطفال المعوقين في التعليم في البيانات الوطنية.

يتم تسجيل الأطفال من ذوي الإعاقة في التعليم بعد اجراء تقييم لهم في مركز رؤى لتحديد نوع ودرجة الإعاقة وبناء على ذلك يتم تسجيلهم في البيانات الوطنية.

ب- يرجى تقديم أي بيانات متاحة عن عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مؤسسات أو دور رعاية بلدكم.

لا يوجد في دولة قطر مؤسسات او دور ايواء للأطفال من ذوي الإعاقة الا انه توجد بعض الحالات في المستشفى وذلك لاحتياجاتها للرعاية الطبية

